يبين الكاتب في المدخل الذي اعده للكتاب ، الظروف القاسية التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد سنة ١٩٤٨ ، والتي افقدت التعليم طابعه الاجتماعي ، واكسبت مسألة التعليم بعدا وطنيا هاما قلما نرى له مثيلا في اى بلد اخر .

ويحدد الكاتب اهداف هذه الدراسة في « القاء الضوء على الدور الذي لعبه التعليم في حياة الفلسطينيين ، وحجم التعليم ومضمونه ، والمشكلات التي تعترض الفلسطينيين في سعيهم لاحراز مستوى علمي يساهم في حل قضاياهم ، والمشكلات الناتجة عن طبيعة تركيب الاجهزة التي تشرف على تعليمهم وعن مضمون هذا التعليم » .

ويختتم السيد قوره هذا المدخل بتعداد العقبات التي اعترضته عند تصديه لمعالجة هذه المواضيع ، والتي تبرز في الحقيقة عند كل دراسة جادة تتصل بحياة الشعب الفلسطيني . واهم هذه الصعوبات على الاطلاق ، هو بلا شك غياب المعطيات الاحصائية الشاملة والدقيقة والموثوقة لمختلف جوانب حياة الفلسطينيين .

بعد تلك المقدمة ، يمهد الكاتب لدخوله الى صلب دراسته ، بشرح واف لأوضاع الفلسطينيين التي افرزتها النكبة عام ١٩٤٨ . فيبين التوزيع الديمغرافي للفلسطينيين في منافيهم التي القوا فيها قبرا بعد ان حطمت سلطتهم السياسية ومؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية . ويذكر السيد قوره أن الصهيونية والاستعمار لم يكتفيا باقتلاع الفلسطينيين من وطنهم . بل عملا يلؤم على اعادة تشتيت الفلسطينيين بعيدا عن حدود بلادهم بطرق عدة ملتوية مباشرة وغير مباشرة سموها بعملية « التهجير الاقتصادي » بعد ان فشلت مشاريع التوطين المتعددة بعيدا عن حدود فلسطين ، لاستيعاب الفلسطينيين كمشروعي وادي الاردن وسيناء وغيرهما من المشاريع .

ولقد لعبت وكالة الغوث الدولية (الاونروا) عبر استخدام التعليم دورا بارزا في ذلك بالتعاون مع جهات عدة يهمها ضخ الشعب الفلسطيني بعيدا عن الارض الفلسطينية . يدل على ذلك ويؤكده الكتابات العلنية والسرية المعبرة عن سياسة الاونروا في هذا المجال ، الى جانب « ان ما انفق على التعليم في السنوات الاولى يدل على مدى الاهتمام الذي كانت توليه الوكالة والجهات الممولة لها للتعليم » .

وفي الفصل الثاني من هذه الدراسة يتناول الكاتب بالبحث والتحليل تطور التعليم الفلسطيني بعد النكبة مقدما لذلك بعرض سريع للوضع التعليمي عند نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين ، يبين فيه ان مجموع نسبة طلبة المدارس الحكومية وغير الحكومية كانت قد بلغت ١١ر٣ ٪ من مجموع السكان في فلسطين . وهذه النسبة تفوق النسب المقابلة لها في معظم الدول العربية . ويعود ارتفاع هذه النسبة الى التحديات التي كان يفرضها الوجود الصهيوني على اهل البلاد ، بالاضافة الى الازدهار النسبي الذي شهدته فلسطين خلال سني الحرب العالمية الثانية » .

وبالتأكيد فان السياسة التعليمية التي اختطتها سلطات الانتداب البريطاني لتطوير التعليم في فلسطين كانت فقط من اجل سد احتياجات ادارته الحكومية وخدمة لاغراضه الاستعمارية .

منذ البدايات الاولى للنكبة نجد ان تعليم الفلسطينيين قد خضع لاشراف هيئات عديدة سواء على صعيد المناهج او التحويل او الادارة او التفتيش . وهذا التعدد والتباين بالاضافة الى عوامل اخرى عديدة ساهما في خلق « شخصية فلسطينية جديدة لا تملك من الخصائص المشتركة غير ما هو مرتبط بالعامل السياسي الذي يتجسد في الطموح لتحرير الوطن » . ويحذر السيد قورة اثناء عرض لاعداد الطلاب الفلسطينيين من خطورة الانبهار بالارقام المجردة التي قد تؤدي الى استنتاجات خاطئة اذا لم توضع ضمن اطارها وسياقها الصحيح . « فمردود الاستثمار في مجال التعليم لا يعاد استثماره في التجمعات الفلسطينية » .

لقد كان الفشل في الوصول الى حل يضمن عودة الفلسطينيين الى وطنهم والخشية من الخطر الناجم عن ازدياد سخط الفلسطينيين مع الايام ، على أمن المنطقة وعلى الانظمة التي خلقتها الامبريالية فيها ، هو الدافع الكامن وراء التوجه الى تهيئة الاجيال الفلسطينية واعدادها للتصدير الى مناطق النفط سواء في الخليج العربي او في ليبيا وغيرها من دول النفط ، كل ذلك ما كان ليتم الا عبر برامج تعليمية واسعة على اعتبار ان هذه البرامج هي من اقل البرامج التي تثير اعتراض الفلسطينيين وحذرهم . فكان الاقبال على التعليم شديدا ، فازدادت اعداد الطلاب ازديادا كبيرا